

حث على الاستثمار المحلي لتكون السلطنة وجهة استثمارية

سلطان عمان: ماضون لصون مكتسبات الوطن وراضون تجاه التغير الإيجابي ماليا

عُمان خلال هذا العام إلى مستقرة وإيجابية بعد الانخفاضات المستمرة منذ 2014. وحققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 42.2 في المائة، حتى سبتمبر (أيلول) 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وارتفعت الواردات السلعية بنسبة 54.3 في المائة، حتى سبتمبر 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وارتفعت احتياطات البنك المركزي العُماني من العملة الأجنبية بنسبة 31 في المائة، لتصل إلى 18 مليار دولار أميركي، حتى نهاية ديسمبر 2021م، مقارنة بنحو 14 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر من العام الماضي.

وسجلت إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بنسبة 5.3 في المائة، لتصل إلى 25 ملياراً و200 مليون ريال بنهاية أكتوبر 2021م، وارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية بنسبة 5 في المائة، ليصل إلى 27 ملياراً و800 مليون ريال بنهاية أكتوبر 2021م.

التحديات المالية التي تطلبت اعتمادات إضافية مثل مواجهة تفشي كورونا والتعامل مع جائحة كورونا ورفع الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي تصل إلى 31 ألف مقعد دراسي و418 مليون ريال لسداد المتأخرات المالية عن السنوات السابقة و1.2 مليار ريال سداد مستحقات المالية لشركات القطاع الخاص حتى نهاية عام 2021م والتكاليف المترتبة على التشغيل و200 مليون ريال للتكاليف المترتبة على إصلاح الأضرار الناجمة عن الأنواء المناخية «شاهين»، وتغطية مساهمة الحكومة في المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لقطاعي النفط والغاز نتيجة تأخر الإجراءات التشغيلية لشركة تنمية طاقة عُمان.

وسجلت سلطنة عُمان انخفاضاً في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 68 في المائة، مقارنة بما كان مخططاً له وبلغ 83 في المائة، لعام 2021م. وعدلت جميع وكالات التصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لسلطنة

لجنة عُليا مكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتعامل مع انعكاساتها الاقتصادية، عملت على توفير لقاحات معتمدة دولياً مضادة للفيروس وإجراءت أخرى بهدف حماية المواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م مسجلاً 24.2 مليار ريال، وتشير التوقعات إلى تحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 32 مليار ريال لهذا العام.

وسجلت سلطنة عُمان انخفاضاً في العجز المقدر من 4.8 مليار ريال قبل اتخاذ الإجراءات ليصل إلى 4.8 مليار ريال قبل اتخاذ الإجراءات ليصل إلى 200 مليون ريال مع نهاية العام الحالي بنسبة 75 في المائة، وانخفاض العجز السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 15.5 في المائة، عام 2020م إلى 3.8 في المائة، في العام الحالي.

وتمت السيطرة على الإنفاق العام بالرغم من



سلطان عمان هيثم بن طارق

البلاد. كما تم تحديد مهام واختصاصات البرلمان، إضافة إلى تغييرات أخرى شملت مختلف مناحي الحياة ومختلف الأجهزة والسلطات في السلطنة، تدشن مرحلة جديدة يسطر فيها العمانيون مسيرة نهضتهم المتجددة نحو مستقبل واعد، بنظام حكم يمثل لهم صمام الأمان.

وعلى صعيد مواجهة جائحة كورونا، تم تشكيل

الثاني من حكم السلطان هيثم بن طارق مرسومين تاريخيين أصدرهما في 11 يناير الماضي في الذكرى الأولى لاعتلائه العرش، يتعلقان بالنظام الأساسي للدولة، والآخر بالسلطة التشريعية.

مرسومان تم بموجبهما وضع آلية محددة ومستقرة لانتقال ولاية الحكم في السلطنة، واستحدث منصب ولي العهد لأول مرة في تاريخ

في أغسطس 2020، 28 مرسوماً، أعاد بموجبهما هيكله كثير من مفاصل الدولة، حيث تضمنت إلغاء قوانين وإعادة هيكلة بعض الوزارات واستحداث أخرى وتغيير تسميات بعضها، ضمن مسارات واضحة، لتحسين الأداء وزيادة الإنتاج، وخفض الإنفاق، والقضاء على البيروقراطية.

وشهد مستهل العام

«وكالات»: مسقط – «وكالات»: قال سلطان عُمان هيثم بن طارق، أمس (الثلاثاء)، إن السلطنة تحث على الاستثمار المحلي وتطلع لأن تكون وجهة استثمارية.

وأكد سلطان عمان، في كلمته التي تأتي بمناسبة الذكرى الثانية لتوليه الحكم، أهمية القطاع الخاص في توفير فرص العمل.

وتابع السلطان هيثم: «نركز على إسهامات الشباب الفاعلة في مسيرتنا... نشعر بالرضا تجاه التغير الإيجابي في المسار المالي، أدأنا الاقتصاد والمالي في تحسن وفقاً لما هو مخطط له لرؤية 2040، جعلنا الشباب في صميم اهتمام حكومتنا لإشراكهم في بناء الوطن، ونطلع إلى أن تؤدي قطاعات الدولة العامة والخاصة لتوفير فرص عمل لأبنائنا المؤهلين».

وأكد سلطان عمان السلطان هيثم بن طارق، أنه لن يتوانى عن بذل كل ما هو متاح لصون مكتسبات الوطن. ومضى في حديثه:

اتفاق أممي عراقي سعودي بشأن مكافحة الإرهاب



الأمير فيصل بن فرحان ونظيره العراقي خلال الاجتماع الذي عقد بالاتصال المرئي

تفاهم أمنيّة بين وزارتي الداخلية في كلا البلدين، والتعاون في المجالات العسكرية من خلال إقامة تمارين مشتركة في إطار مذكرة تفاهم تبرم بين البلدين في المجال العسكري.

كما تم الاتفاق على تبادل الدورات التدريبية والخبرات في مجال الدراسات والتخطيط الاستراتيجي، واستمرار دعم جهود العراق بالتعاون مع التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي.

كما اتفق الجانبان على الإستمرار في التعاون والتنسيق في مختلف المجالات وتبادل الزيارات واستمرار انعقاد اللجنة المنيقة عن المجلس وبما يعزز التعاون الثنائي ويحقق طموحات قيادتي وشعبي البلدين.

والعمل على وضع رؤية مشتركة لأهم القضايا التي تهم البلدين وفي مختلف المجالات، والإسراع بالتوقيع على مذكرة

التعاون والتنسيق في القضايا السياسية والأمنية والعسكرية،

«وكالات»: اتفقت العراق والسعودية على تسهيل إجراءات منح سمات الدخول لرجال الأعمال في كلا البلدين، والتشاور والتنسيق المتبادل في المحافل الدولية وتعزيز التعاون الأمني والاستخباري فيما يتعلق بمكافحة الجريمة والتفريب والإرهاب.

وذكر بيان لوزارة الخارجية العراقية وزع أمس الأول الإثنين أن وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين عقد مع نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان بواسطة الاتصال المرئي الاجتماع الثالث، للجنة السياسية والأمنية والعسكرية المنبثقة عن مجلس التنسيق العراقي السعودي، وأوضح بيان للوزارة أن الجانبين اتفقا على استمرار

إحباط محاولة تفجير رتلٍ أمني في بابل

العراق: القبض على 62 متسللاً عبر الحدود يحملون الجنسية السورية

التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتخريب البنية الاجتماعية في العراق». من جهة أخرى أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس الثلاثاء، تفكيك عبوة ناسفة كانت معدة لاستهداف رتل أمني في محافظة بابل، 100 كيلومترا جنوبي بغداد.

وقالت الخلية الإعلام الأمني، في بيان عبر تويتر، اليوم، إن القوات الأمنية فككت عبوة ناسفة على الطريق الدولي السريع قرب جسر 6 في منطقة النيل التابعة لمحافظة بابل.

ووفق البيان، كانت العبوة معدة لاستهداف رتل للقوات الأمنية العراقية.

تفكيك شبكة إجرامية تضم كبار تجار ومروجي المخدرات في بغداد وبحوزتهم كميات كبيرة من مادة الكرسنال (المخدرة)». وأضاف أن المخابرات توصلت إلى أفراد الشبكة بناء على خطة «محكمة» استندت إلى معلومات استخباراتية دقيقة.

ولم يشر عبدالله إلى عدد المعتقلين من أفراد الخلية، إلا أن صورة مرفقة بالبيان أظهرت 10 موقوفين جالسين على الأرض وأمامهم كمية من مواد مخدرة في أكياس ومبالغ مالية وأسلحة وأجهزة اتصالات.

وحت المتحدث سكان البلاد على «إدانة التعاون مع الأجهزة الأمنية لمواجهة مثل هذه الجرائم

دون ذكر تفاصيل حول هوياتهم وأسباب تسلمهم. وتشكل الحدود العراقية – السورية هاجسا أمنيا بالنسبة لبغداد منذ سنوات طويلة؛ إذ يتسلل عبرها مسلحو تنظيم «داعش» وعناصر تنظيم «بي كا كا» الإرهابيين.

من جهة أخرى أفاد المتحدث عسكري، أمس الثلاثاء، بأن المخابرات العراقية فككت شبكة تضم كبار تجار المخدرات في العاصمة بغداد.

وقال المتحدث القائد العام للقوات المسلحة يحيى رسول عبدالله، في بيان إن «جهاز المخابرات الوطني نفذ عملية نوعية استطاع من خلالها

«وكالات»: أعلنت السلطات العراقية، أمس الثلاثاء، توقيف 62 شخصاً يحملون الجنسية السورية قالت إنهم تسللوا إلى أراضيها عبر الحدود.

وقالت خلية الإعلام الأمني التابعة لوزارة الدفاع في بيان تلقت الأناضول نسخة منه، إن القوات العراقية ألقت القبض على 62 متسللاً يحملون الجنسية السورية».

وأضافت أن «عملية القبض تمت بين قوات حرس الحدود وقوات الشرطة (حرس إقليم كردستان) شمالي البلاد».

وأشار البيان، إلى أنه «تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المتسللين»، من